

# مستقبل قيد الانتظار

أزمة لبنان المتفاقمة  
تحطم آمال الأطفال

حزيران 2023



"كلّ ما اريده في هذه الدنيا هو  
أن يعيش أولادي طفولتهم وأن  
يلعبوا ويتعلموا"

- لبنانيّ، أبّ لثلاثة أطفال.



"إنّ الأزمات المتشعبة المتفاقمة التي يواجهها  
أطفال لبنان تؤدي الى وضع بائس، يائس، لا  
يُحتمل- وتطيح بمعنوياتهم، وتضرّ بصحتهم  
النفسية، وتندّر بالقضاء على أملهم بمستقبلٍ  
أفضل".

إدوارد بيجيدر، ممثل اليونيسف في لبنان.

مع إستمرار تفاقم الأزمة في لبنان للعام الرابع على  
التوالي، تعمل الأسر جاهدة لتوفير إحتياجاتها الأساسية،  
مجبرة في كثير من الأحيان على إرسال أطفالها الى العمل  
للمساعدة في تغطية النفقات.

في تقييم سريع أجرته اليونيسف حديثاً حول مستوى عيش  
الأطفال في لبنان، بدت المشهدية دراماتيكية، خصوصا  
لجهة الإجراءات اليائسة التي تتخذها العائلات للتعامل مع  
الأزمة الإجتماعية والإقتصادية في لبنان.<sup>1</sup>

# عدم القدرة على شراء حتى الضروريات

# 86%

مقارنة بنسبة 76 في المئة قبل عام واحد فقط

أقرت عن عدم حيازتها حالياً ما يكفي من مال لشراء الضروريات

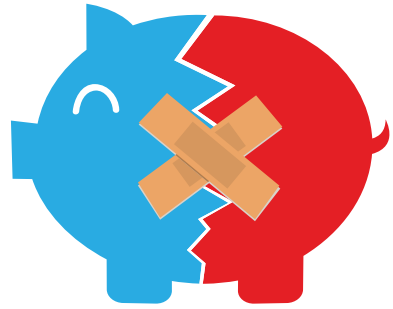
● تضطرّ أسرتان من كل خمس (أي 38 في المئة) في مختلف أنحاء البلاد الى بيع ممتلكاتها من أجل توفير سبل البقاء على قيد الحياة، بعد أن كانت أسرة واحدة فقط من كل خمس (28 في المئة) تفعل ذلك خلال العام الماضي.

● حالياً، تضطرّ أكثر من أسرة واحدة من بين كل 10 أسر الى إرسال أطفالها للعمل كوسيلة للتأقلم مع الأزمات العديدة. في الموازاة، أرسلت أكثر من أسرة واحدة من كل أربع من أسر النازحين السوريين (أي 28 في المئة) أطفالها للعمل كوسيلة للتأقلم، وبذلك تكون النسبة قد ارتفعت بعد أن كانت تفعل ذلك أسرة واحدة من بين كل خمس أسر (21 في المئة) خلال العام الماضي.

● خفّضت ثلاثة أرباع الأسر (أي 75 في المئة منها) إنفاقها على العلاج الصحي، مقارنة بنسبة 60 في المئة في حزيران/ يونيو 2022.

● أوقفت 15 في المئة من الأسر تعليم أطفالها، مسجلة بذلك ارتفاعاً من 10 في المئة قبل عام واحد. وخفّضت 52 في المئة من إنفاقها على التعليم، مقارنة بنسبة 38 في المئة قبل عام. أكدت ثلاث أسر سورية من كل 10 (أي 30 في المئة) أن واحداً على الأقل من أطفالها لا يذهب الى المدرسة. ومردّ ذلك، ارتفاع تكاليف النقل (23 في المئة)، وتكلفة المواد التعليمية (13 في المئة) أو بسبب عدم سماح المدرسة بانضمامهم إليها (11 في المئة).

أقرت 9 من كل 10 أسر (أي ما يناهز نسبة 86 في المئة من الأسر المشمولة بالتقييم) عن عدم حيازتها حالياً ما يكفي من مال لشراء الضروريات، مقارنة بنسبة 76 في المئة قبل عام واحد فقط. لجأ الآلاف من مقدمي الرعاية الى تدابير عديدة يائسة للتعامل مع الوضع المزري. وأظهر التقييم الذي أجرته اليونيسف ما يلي



1 تقوم اليونيسف بتنفيذ تقييم سريع في لبنان مرتين سنوياً. أنجز التقييم الأخير في شهر نيسان/ إبريل 2023 وضمّ 2090 أسرة لديها طفل واحد على الأقل (بينها 1083 أسرة لبنانية، و518 أسرة سورية، و489 أسرة فلسطينية). أجري التقييم عن طريق استطلاع الرأي عبر الهاتف الأرضي، لذلك، هناك احتمال أن تكون الأسر الأكثر ضعفاً، التي ليس لديها هاتف أرضي، غير مشمولة. إستخدم في البحث جمع العينات بطريقة كرة الثلج، والمقصود بها، أخذ عينات غير احتمالية يبدأ فيها الباحث بمجموعة صغيرة من الأفراد المعروفين ويوسع العينة عن طريق سؤال هؤلاء المشاركين الأوليين لتحديد الآخرين الذين يجب أن يشاركوا في الدراسة. وللتخفيف من هامش الخطأ، تمّ تطبيق أوزان لتعديل التوزيع بين المحافظات، بما يكفل أن تشكل التقديرات مؤشراً حقيقياً عن الوضع.

على الرغم من كل تدابير التأقلم اليائسة المعتمدة، تعجز أسر عديدة عن تحمّل تكاليف ما تحتاج إليه من طعام من حيث الكمية والتنوع. ذكرت نحو ثلث الأسر (أي 30 في المئة) المشمولة بالتقييم، أن طفلاً واحداً على الأقل من أطفالها نام جائعاً، مقارنة بنسبة 23 في المئة قبل عام.



## "يحتاج طفلي الى التعلّم ليتمكن من إلتماس الأمّل والتطلع بتفاؤل الى المستقبل، ولحصوله طبعا على أساسيات العيش بكرامة"

- أم سورية لطفلٍ واحد



على الرغم من كل تدابير التأقلم اليائسة المعتمدة، تعجز أسر عديدة عن تحمّل تكاليف ما تحتاج إليه من طعام من حيث الكمية والتنوع. ذكرت نحو ثلث الأسر (أي 30 في المئة) المشمولة بالتقييم، أن طفلاً واحداً على الأقل من أطفالها نام جائعاً، مقارنة بنسبة 23 في المئة قبل عام.

لا تستطيع كثير من الأسر تحمّل نفقات الحصول على العلاج الصحي، مثل تكلفة الرعاية أو الانتقال الى المرافق الصحية. نتيجة لذلك، تلقى أكثر من نصف الأطفال بقليل فقط (أي 56 في المئة) الرعاية الصحية التي يحتاجون إليها.

الى كل تلك المعطيات، أدت الأزمة المتفاقمة في لبنان الى ارتفاع فقر الدورة الشهرية، حيث دلّ نحو 51 في المئة ممن شملهم التقييم الى أن النساء والفتيات يفتقرن الى ما يكفي من مستلزمات النظافة النسائية، مثل الفوط الصحية. وتحدثت جميع النساء تقريبا (97 في المئة منهن) أن مثل تلك العناصر أصبحت باهظة الثمن بنسبة تضاهي بأشواط قدرتهن على شرائها.

/// "في هذه الأوقات الصعبة، بدلنا الكثير من عاداتنا الغذائية وأصبحنا نبحث عن مواد إستهلاكية أقل ثمنا. وبات لزاماً علينا التخلي عن عناصر غذائية عديدة وهذا يؤثر على رفاه اطفالنا."

# تزايد التوترات في المنزل

تؤثر الأزمة المتعددة الأوجه في لبنان على مختلف جوانب الحياة الأسرية. ففي ظل البطالة المستشرية وارتفاع الأسعار، يكافح الأهالي من أجل توفير الطعام الى أفراد الأسرة. في نيسان/ إبريل الماضي<sup>2</sup>، بلغت نسبة تضخم المواد الغذائية، على سبيل المثال، 350 في المئة. يعترف مقدمو الرعاية بأنهم يعانون- جراء الوضع الميؤوس منه- من ضغوطات هائلة، ينتج عنها مشاعر غضب تجتاحهم تجاه أطفالهم.

قال أكثر من نصف المستطلعين بقليل (53 في المئة)، أنهم كانوا أقل تسامحاً تجاه سلوكيات أطفالهم، وعاملوهم بقسوة لم يعهدها من قبل. نتيجة لذلك، شعر ستة من كل 10 من هؤلاء (59 في المئة) بالحاجة الماسة الى الصراخ على اطفالهم، وشعر اثنان من كل عشرة (21 في المئة) بحرق شديد كاد يؤدي الى إستخدام الضرب. وأعرب ستة من كل عشرة من مقدمي الرعاية (57 في المئة) عن عدم سعادتهم. وأكثر من كل ذلك، توقع 27 في المئة تأزم الوضع بعد وأن تسوء حياتهم أكثر مما هي عليه اليوم في غضون العام المقبل.

2 أحدث المستجبات عن الأمن الغذائي للبنك الدولي



# 27%

يتوقعون تأزم الوضع بعد وأن تسوء حياتهم أكثر مما هي عليه اليوم في غضون العام المقبل.



# صحة الأطفال النفسية: أزمة لامتناهية

## 66%

قالوا أن أطفالهم بدوا  
قلقين، متوترين ومضطربين

في موازاة إرتفاع حدة التوترات وإشتداد عصف الأزمة الاقتصادية، لا تظهر أي إشارة محتملة الى حلول قريبة. يؤدي ذلك، الى أضرارٍ بالغة تؤثر على صحة الأطفال النفسية.

قال سبعة من كل عشرة من مقدمي الرعاية (أي 66 في المئة) أن أطفالهم بدوا قلقين، متوترين ومضطربين. ونصف هؤلاء تقريباً (أي 47 في المئة) قالوا أن أطفالهم بدوا حزينين للغاية أو يشعرون بالإكتئاب بشكل متكرر. وقال أكثر من ستة من كل 10 من مقدمي الرعاية (62 في المئة) أن رفاهية أطفالهم ساءت خلال العام الماضي.

أظهرت دراسة سابقة أعدتها اليونيسف، أن الأزمة في لبنان تؤدي الى إنبهار العلاقات الأسرية وتفتتها، ويتجلى ذلك من خلال فقدان الأطفال الثقة بالوالدين، بسبب عدم قدرتهما على تلبية إحتياجات الأسرة الأساسية. في المقابل، يشعر الأهالي بتدني إحترام أطفالهم لهم، بسبب فشلهم في الدور الذي يفترض أن يقوموا به كمقدمي رعاية.



# حيال كل ذلك، ما هو المطلوب فعله اليوم؟

ما نتجت عنه الأزمة الهائلة في لبنان، يستدعي اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة من قبل الحكومة اللبنانية، وذلك لحماية الأطفال وضمان حصولهم على ما يحتاجون إليه من خدمات ودعم وحماية حتى يتمكنوا من تطوير إمكاناتهم الكاملة. يؤدي الفشل في ضمان حصول الأسر على المساعدة الاجتماعية والرعاية الصحية والتغذية والحماية والتعليم، الى آثار دراماتيكية طويلة المدى، إذا خرجت عن مسارها قد يصعب إعادة تصويبها، ما يؤثر بشدة على حياة الأطفال، ويؤدي الى مخاطر جمة تنذر بالإطاحة بالرأس المال البشري الذي تحقق خلال العقود الثلاثة الماضية. مع وجود 700000<sup>3</sup> طفل خارج المدرسة، يجب أن يكون التعليم أحد المجالات ذات الأولوية لعمل الحكومة، لضمان حصول الأطفال الأكثر ضعفاً على تعليم شامل وعالي الجودة. سيتطلب ذلك استثمارات متعددة السنوات يمكن رصدها من قبل الحكومة، إلى جانب القيام بإصلاحات وتصميم سياسات وطنية لتحسين كفاءة، وإنصاف، وفعالية الإنفاق على قطاع التعليم

3 تقديرات اليونيسف بناءً على بيانات التسجيل الرسمية الإدارية لوزارة التربية والتعليم العالي والتقديرات السكانية الواردة في "خطة لبنان للاستجابة للأزمة"

## "بالنسبة لي، أكثر ما أريده هو أن يتمتع أطفالي بالحماية الاجتماعية وبحقوقهم الأساسية مثل الغذاء السليم والتعليم"

### - والدة لبنانية لطفل واحد

من الضروري أيضاً إصلاح الثغرات في النظام الوطني للحماية الاجتماعية- مثل الإفتقار الى المنحة الوطنية للأطفال في لبنان- التي تجعل مواجهة الأسر للآزمات أمراً صعباً جداً. واقعياً، يتّضح أن الحماية الاجتماعية ضعيفة ومشتتة، والتغطية منخفضة وتفتقر الى معايير الجدارة.

لذلك، ترحّب اليونيسف بما انتجته الحكومة مؤخراً، بإقرار الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (NSPS)، التي تعتبر أول رؤية لبنانية على الإطلاق لتطوير نظام وطني للحماية الاجتماعية. إنها خطوة أساسية نحو إنشاء عقد إجتماعي جديد وتقديم رؤية موحدة لتوفير الحماية الاجتماعية لكل مواطن كحق ثابت. من شأن الإستراتيجية الجديدة رسم وتحديد الطريق الواضح أمام جميع الجهات الفاعلة للمضي قدماً في دعم تطوير نظام المساعدة الاجتماعية في لبنان- بما في ذلك، التوسع المستمر في البرامج التي تغطي الأسر التي تعيش في فقر مدقع، بالإضافة الى شمول الأشخاص الذين يواجهون نقاط ضعف إضافية، مثل الإعاقة أو تربية الأطفال.

## "أنا في أشد الحاجة الى إيجاد دعم لأطفالي، زوجي مريض"

- أمّ فلسطينية لثلاثة أطفال، تعتمد على المحسنين من أجل البقاء.

بينما يقوم الشركاء الدوليون بدعم برامج المساعدة الإجتماعية مالياً، يجب على الحكومة اللبنانية إبداء الإلتزام القوي والسعي الحثيث كي يصبح التمويل المحلي متاحاً وضمان إستدامة توفير المنح الإجتماعية. من شأن إرتفاع الإيرادات الضريبية، تعزيز قدرة لبنان على تمويل حزمة من برامج المساعدة الإجتماعية التي سيتم إطلاقها تدريجياً على مدى السنوات الخمس القادمة، بدءاً من 0,26 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني سنة 2024 وصولاً الى 1,62 في المئة سنة 2027<sup>4</sup>. من شأن زيادة الإيرادات الضريبية جعل لبنان يتماشى مع مستويات الإنفاق في البلدان الأخرى في مختلف أنحاء المنطقة.

شكل وضع أسس أول إستراتيجية وطنية للحماية الإجتماعية في لبنان إنجازاً كبيراً. حالياً، من شأن وجود خطة عمل تقودها الحكومة، محددة بمواعيد زمنية، ومقدرة التكلفة، وتمتلك العناصر التي تكفل تنفيذ الإستراتيجية، دعم خطة تعافي لبنان من الأزمة الإقتصادية.

4 ينشر قريباً: منظمة العمل الدولية، اليونيسف، والبنك الدولي (2023)، توسيع نطاق المساعدة الإجتماعية وبناء النظام في لبنان، الخيارات السياسية وتكاليف نظام المساعدة الإجتماعية الوطني.



"واضحٌ للعيان، إستمرار تردي وضع الأطفال في جميع أنحاء البلاد. مع عدم وجود حلول نهائية تلوح في الأفق للأزمة الكارثية التي تضرب لبنان، من الضروري إتخاذ إجراءات سريعة مشتركة لحماية حياة الأطفال ومستقبلهم. ستساعد زيادة الإستثمار في التعليم والصحة والحماية الإجتماعية في التخفيف من تأثير الأزمة، وضمان رفاه وبقاء الأجيال القادمة والمساهمة في إستعادة الإقتصاد اللبناني عافيته"

إدوارد بيجيدر، ممثل اليونيسف في لبنان.





© UNICEF/ FouadChoufany

## عمل اليونيسف

منذ انطلقت شرارة الأزمة الإقتصادية والإجتماعية في البلاد، سارعت اليونيسف الى إعادة تركيز برنامجها في لبنان، لدعم الأطفال الأكثر ضعفا- بصرف النظر عن الجنسية التي يحملونها. أدينا دورا مهما للغاية في الإستجابة لجائحة كوفيد-19، ثم لتقشي وباء الكوليرا، ونستمر في صفوف المواجهة الأول، في الإستجابة للإنهيار الإقتصادي.

**النتائج الرئيسية التي حققناها في عامي 2022 و2023 (حتى شهر حزيران) تشمل ما يلي:**

- دعم الحكومة في إطلاق أول بدل نقدي وطني لدعم الأشخاص من ذوي الإعاقة في البلاد، وذلك بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومنظمات المجتمع المدني.
- دعم شراء 97 طناً من الأدوية الأساسية والمستلزمات الطبية لمراكز الرعاية الصحية الأولية.
- دعم تحسين الوصول الى خدمات التطعيم للوصول الى 240,000 طفل من خلال وحدات التفقيح المتنقلة.
- تجهيز 150 مركزا للرعاية الصحية الأولية بمعدات الطاقة الشمسية وتجهيزات الطاقة لخفض التكاليف وضمان عدم إنقطاع خدمات التطعيم والخدمات الأساسية الأخرى.
- توفير المغذيات الدقيقة- من فيتامينات ومعادن- الى 58,000 طفل دون سن الخامسة، وشمول 400,000 طفل بالفحوصات، ودعم علاج نحو 3200 طفل يعانون من سوء التغذية الحاد.
- دعم خدمات المياه بالمواد الأولية والإستهلاكية والقيام بالتوصيلات اللازمة، ما مكن الحفاظ على وصول ما يعادل ساعة الى ساعتين يوميا من مياه الشرب النظيفة الى 3,4 مليون شخص.
- إعادة تأهيل 11 محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي في مختلف أنحاء لبنان.

- الوصول الى أكثر من 63,300 طفل ومقدم رعاية من خلال خدمات حماية الطفل والصحة النفسية والدعم النفسي-الإجتماعي، كما تمت الإستجابة الى نحو 25,700 امرأة وفتاة من خلال خدمات العنف القائم على النوع الإجتماعي.
- عقد شراكة مع وزارة الإعلام ووسائل الإعلام المحلية لحماية الأطفال والمراهقين من مخاطر يواجهونها في وسائل الإعلام، وتعزيز حقوقهم ومناصرة قضاياهم.
- طرح سياسة حماية الطفل في التعليم وتحفيز المدارس الخالية من العنف. يتطلب ذلك معالجة حالات العنف من خلال إكتشافها المبكر، وتوفير نظام إحالة فعال، والحرص على حماية خصوصية الطلاب وأولياء أمورهم.
- إشراك أكثر من 134 من القادة الروحيين في تعزيز وحماية الأطفال في إطار إستراتيجية حشد المجتمعات لقيادة التغيير للأطفال والنساء- قدوة (كمثال يحتذى به).
- دعم أكثر من 400,000 طفل ضعيف في الحصول على التعليم الرسمي من خلال تغطية رسوم التسجيل في المدارس.
- تدريب 25000 معلم على التماثل للتعافي التربوي من الآثار الناجمة عن إغلاق المدارس أثناء جائحة كوفيد-19.
- تقديم مساعدات نقدية مقابل التعليم الى أكثر من 73,500 طفل في التعليم الرسمي، بما في ذلك الأطفال من ذوي الإعاقة.
- تأهيل 120 مدرسة حكومية وتدشين أعمال بناء أربعة مجمعات مدرسية حكومية جديدة.



منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)  
مكتب لبنان  
[www.unicef.org/lebanon](http://www.unicef.org/lebanon)